



الشعارات الجوفاء لا تبني وطناً

المؤتمر الشعبي العام



المسكوت عنه في برنامج مرشح «المشترك»

نسي مرشح «المشترك» التركة الثقيلة لحلفائه والتي مازالت عبأ كبيراً تحمله موارد الدولة وميزانيتها

احاديثهم عنه لوسائل الاعلام المختلفة.

لقد حاولت استيعاب كل السيناريوهات الأكثر سوداوية والاكثر دموية، وكما يلاحظ القارئ الحصيف ان جميع السيناريوهات الباقية تشترك في نتيجة واحدة، اي ادخال اليمن في دوامة من الازمات السياسية والتكبات، وقد ترهن وجود اليمن ووحده واستقلاله، وربما يكون هذا هو الهدف النهائي الذي اراده واضعو العكس صحيح.. ولا ادري كيف فانتته به، ولم لا قد يكون واحداً من السيناريوهات المعدة ليلدنا في سياق البحث عن شرق اوسط جديد، لا مجال فيه الاً للتكبيات الضعيفة والمتأزسة، وكعوم من العقاب له ولقيادته بسبب مواقفها القومية ودعمها لفضايا الامنيتين العربية والاسلامية.

وكل تلك النتائج سنذهب بكل المكاسب التي تحققت خلال العقود الماضية، وتمثل بيئة غير مناسبة ابدأ لتحقيق اية تنمية او لخلق فرص حقيقية للاصلاح السياسي والاقتصادي الذي يعد به «الخبير الاقتصادي والاداري، وهذه بديهية معروفة لأي مبتدئ في مجال الادارة او الاقتصاد، فالاستقرار والامن يرادفان تحقيق التنمية والعكس صحيح.. ولا ادري كيف فانتته مثل تلك القراءة لبرنامجها قبل ان يصمم عليه وينقح به «كاليوم، الذي ينذر بحدوث الكارثة.. في كل مسحفل وملحق دعائي وانتخابي، اتراه الخرف او الرغبة في الانتقام دفعه لخدمة تلك المشاريع الكارثية.»

قد يقول البعض اني كنت متشامخاً عند تقديم هذه القراءة لبرنامج مرشح المشترك، وقد يتهمني البعض بالتحيز وعدم النزاه الموضوعية التي سبق ان ادعيتها في بداية حديثي، او اني كنت متسرعاً ومبالغاً في استخلاص بعض النتائج، وانتقائياً في اختيار فقرات وانتزاعها من سياقها دون فهم لها، وربما يقول البعض ان هذه الافكار لم تندر في ذهن وبال مرشح المشترك او واضعي ذلك البرنامج.. وغيرهما من التهم التي يجديدون الصاقها بكل من خالفهم الراي او فضح حقيقة مراميهم ومطامعهم.. وليت ذلك كله صحيح، لكن المصيبة ان يكون كل ذلك ميديتا ليلادنا وامتنا ولا نجد متسعاً من الوقت للحد مناه او للتنبيه لمخاطره.

في المقابل وبعداً عن تلك المبالغات والتوهويل التي امتلأت بها تجاويف خطاب مرشح اللقاء المشترك سنجد ان برنامج المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح اتسم بالعديد من السمات التي تجعله برنامجاً للحد المشرق ان شاء الله، فلو اخوض في تفاصيل ذلك البرنامج لان العريدين غيري القول، لكني سألخص ما جاء في البرنامج في العديد من النقاط والعناوين العريضة ومنها :

- الواقعية والشمول والترائم:

اي شمول البرنامج لكل القضايا التي تهم الوطن والمواطنين بجمع فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية والعمرية، عبر الربط بين قضايا التنمية والديمقراطية وتحقيق الامن والاستقرار للوطن ولل مواطنين والانطلاق من المنجزات والحقائق الموجودة على الارض للبناء عليها وتنميتها وتعزيزها، والاعتماد على قاعدة العمل التنموي هو عمل تراكمي يعتمد اللاحق منه على ماتحقق في المرحلة الماضية، يعزز هذا الاتجاه طبيعة العود التي حملها البرنامج والتي تؤكدهما الواقعان الممارسة على ارض اليمن.

- الصدق في الخطاب :

في الانطلاق من الثوابت الوطنية والدستورية ومن الواقع اليمني العيش وعدم الفخر عليه، وتجنب تضخيم المنجزات واغفال السلبات، والانطلاق من صيغة الوعود المبالغ فيها الى ذكر الحقائق التي رسختها التجربة الماضية.

- الموضوعية :

تجلت في اسلوب طرح القضايا وفي طرق معالجتها بعيداً عن لغة الانفعال او التبرير او البحث عن الزرائع، او تحصيل الآخرين مستغوليه ما حدث وهم مستغولون فعلاً عنها ولو جزئياً..

- الوضوح والشافية :

بدت في عرض تلك القضايا وفي الإشارة الى جملة من الصاعع والمعوقات التي حالت دون تحقيق العديد من الامور ومن بينها مشروع استكمال بنه الدولة اليمنية الحديثة.

- واخيراً كان البرنامج طموحاً :

فلم يتوقف عند المنجزات التي تحققت لليمن بفضل القيادة الحكيمة لمرشح المؤتمر الشعبي العام ومؤسسة فخامة الاخ علي عبدالله صالح، بل وضع مجموعة من المقترحات الكفيلة بتجاوز المعوقات والصعوبات التي حالت دون تنفيذها سابقاً، في سبيل الانتقال باليمن الى مرحلة جديدة وطور آخر من البناء والتنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي وجاءه كل ذلك تحت شعار جليل لخصته عدة كلمات دالة «بين جديد.. مستقبل افضل..» يتضمن اصلاحاً متناهجاً ممدداً وجهته على انها ستكون نقطة التغيير نحو الأفضل.

اذا سيكون الناخب اليمني - خلال الاستحقاق الانتخابي القادم- على موعد مع العديد من البرامج التي سيقدم بها المرشحون المتنافسون على منصب رئاسة الجمهورية اليمنية خلال المرحلة القادمة، ويقرر ما سيشكل ذلك فرصة كبيرة للناخب للاختيار بين تلك البرامج، بقدرنا نشفق عليه من بعض تلك البرامج، لا لشيء إلا لأنها تعد المواطن بالفردوس الغفوق، وبجنة الخلد، وهي في واقع الأمر تضمر له وللوطن ولنجزاته الكثير من الكراهية والجقد، ولأن الامر في النهاية سيكون في يد المواطن لاختيار اي من تلك البرامج يستاهل تصويته والمرشح الذي يستحق ثقته، فقد دفعني ذلك لمحاولة قراءة بعض تلك البرامج وتحليل ما جاء فيها، ومحاولة الفؤذ الى ما وراء النص، او ما يطلق عليه المسكوت عنه في ادبيات تحليل الخطاب السياسي، اي بيان ما تحدث عنه النص بصورة ضمنية مضمرة، وغير معلنة، او كما يقول البعض قراءة ما بين السطور.. وقد اخذت تحليل برنامج مرشح اللقاء المشترك للعديد من الاسباب بعضها ذاتي بعلمي بجملة الواجب الوطني وضرورة توعية وتوير الراي العام اليمني بحقيقة ما يطرحه ذلك البرنامج، او هكذا كنت- وما زال- اتصور شخصياً، وليست ادعي ان ماضي القراءة التحليلية لمضمون ذلك البرنامج، والخلاصات التي توصلت اليها ترقى الي مرتبة الحقائق التي لا تحتمل الشك، بل هي محاولة لآثاره النقاش الفكري والثقافي والسياسي في مجتمعنا والخروج من دائرة السجال القديم، وغير الجدي..

يقيناً انني اتمنى ان يكون كل ما توصلت اليه سابقاً غير صحيح، وان يكون كل هذا اوهاماً ليست مطروحة على الاطلاق، لكنني اود ان اشير الى ان القراءة اعتمدت مجاهء في البرنامج دون تاويل او تحريف، واذا جانبها الصواب فحسبي انني اجتهدت ولم اصب... ولكنني ارجح هذه الافكار على الناخب اليمني حتى يشار في حرية اي مشروع هو انفع له ولبلده ومستقبله وتجربته الديمقراطية..

* استاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري - جامعة إب

■ في نظر المواطن اليمني البسيط هي الجئة او ربما أقل منها قليلاً تلك التي يعد بتحقيقها برنامج مرشح اللقاء المشترك، وهي في نظر القارئ الفاحص والمراقب المتخصص شر مستطير يفتح الباب على مصرعاها امام سيناريوهات كارثية على مجتمعنا اليمني وعلى وحدته وديمقراطيته وامنه واستقلاله وتنميته، وهي المنجزات التي لم تعجب مرشح «المشترك»، ولم ترسه، فيدا في مهرجاتها سامعياً من أجل التغيير لأجل التغيير، دون ان يدرك ماذا يراد باليمن ويأمله وبيدمقراطيته التي اتاحت له المجال ليكون «منافساً» من أجل منصب رئاسة الجمهورية، ولو لم يكن «أهلاً لحمل الامانة» التي سبق له ان حملها وتركها- كما يدعي- غير مانسوف عليه.. ليس البرنامج وحده من يوحي بمثل هذا الاعتقاد المتشائم، لكنه البرنامج والممارسات اليومية التي دشنها في حملته الدعائية والانتخابية قبل وقتها المحدد، وزيكها المثبت الذي نبعت منه تلك الافكار.



يدري حتى ان كان سيتمكن فعلاً من الفوز.. والسؤال هو كيف سيتمكن من تحقيق كل ذلك وليست لديه الغلبة في مجلس النواب؛ كما ان هذه التدابير تفترض تعديلات في الدستور اليمني والجراءات معقدة لا اعتقد شخصياً انه يدري بها رغم انه كان عضواً في المجلس.. سوف نحاول ايجابة عن تلك التساؤلات والكثير غيرها مما يطرحه برنامج من خلال تصور مجموعة من السيناريوهات او المشاهد التي يحصل اليها تحليل ذلك البرنامج والخطاب السياسي المرافق لحملة الانتخابية، ونشير الى انها غير ممكنة التحقيق إلا في حالة فوزه في الانتخابات القادمة، وهو الامر الذي استبعد حدوثه.. ولا اتمنى حصوله بسبب النتائج التي قد تنجم عنه، ومن هذه السيناريوهات مايلي :

المشهد الأول :

تتشين مرحلة الانتقال من التعايش السيلسي وتقوم فكرة التعايش على جملة من الحقائق الموضوعية التي

قد يكون مرشح المشترك تسببها في زحمة اشتغاله باعداد لحفل التتويج الذي يحلم به، واهم تلك الحقائق التي يعرفها الجميع إلا هو :
- ان الغلبة للنواب اليمني
- ان البرلمان اليمني تنتمي للمؤتمر الشعبي العام وهي النتائج التي افرزتها انتخابات ٢٠٠٣م.

وتبعاً لذلك فالحكومة ستكون مؤتمرية بنص الدستور اليمني، باعتبار المؤتمر يحظى بأغلبية النواب. ولذا فانصحي ساميخان ان ينال-ه في حال فوزه- هو نوع من التعايش السياسي مع هذا الواقع، في انتظار الانتخابات البرلمانية القادمة وما ستفرزه من نتائج، اي ان عليه ان يجمد هذا المشروع طوال هذه المدة والتعايش مع حكومة لا تتفق معه على شيء، وسيضطر الى تنفيذ مشروعاته وخططها وليس مشروع، وهذا الوضع ينذر - في ظل التركيبة الموجودة والنظر الى طبيعة القوى السياسية التي ستكون طرفاً فيه- بالتعديد من الازمات والصراعات بين الطرفين السلطة، وربما يهدم فكرة تداول السلطة من اساسها، لكنه لن يرضي طموح مرشح المشترك ولا حلفائه لأنه لن يحقق لهم السيطرة على السلطة باعتباره المقصد النهائي....

المشهد الثاني :

حل البرلمان وقالة الحكومة والنصوة للانتخابات برلمانية مبكرة
علماً لا يمكن لمرشح المشترك ضمان تمرير اي تعديل دستوري بسبب السيطرة المعقدة التي وضعتها المادة (١٥٨) من الدستور اليمني التي اشترطت حصول طلبة التعديل على موافقة ثلثي اعضاء المجلس قبل طرحه الى الاستفتاء الشعبي للموافقة عليه، ولذا لن يجد اصامه في حال رغب في تجنب العمل مع حكومة وبرلمان أغلبيته مؤتمرية، سوى حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة على امل ان تفرز أغلبية جديدة موالية له ولبرنامجها، لكنه في حال افرزت الانتخابات نتائج غير مرغوبة له، اي أغلبية مؤتمرية جديدة، سيضطر الى التعامل مجدداً مع حكومة غير موالية وايضاً في هذه الحالة لن يتمكن من تطبيق ذلك البرنامج.. نتائج هذا الوضع خاصة في الحالة الاخيرة لن تكون مختلفة عن السيناريو السابق.

المشهد الثالث :

تجميد العمل بالدستور
سيجلا الى هذا الخيار لتجنب الخيارات المفتوحة التي يطرحها السيناريو السابق، وهنا سيتحول النظام السياسي اليمني في نظام «...» بديمقراطي واستبدادي» - كما يطرح مرشح المشترك في برنامجها- الى نظام لا صفة واضحة ومحددة له، بل سيكون عصبياً على التصنيف، وسيصبح الصراع السياسي مستحسداً بين كافة الفرقاء- او الشركاء اليوم- للظفر بقسط من العكوة او الغنيمة التي يلحمون بتقطيعها، وبدلاً من السلبات المحدودة التي رافقت تطبيق الديمقراطية اليمنية في عهد حكومات المؤتمر الشعبي العام المتعاقبة، وفي ظل قيادة فخامة الاخ الرئيس الرمز علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام لن نجد فرصة لمعالجة مساوئ الديمقراطية لئنا سنسقط كل ما له علاقة بالديمقراطية.. وتجربة بعض فرقاء المشترك- وهم يتخونون بها ليل نهار - على صلة وثيقة بمثل هذه المناسمات والتصرفات والخروقات، فقد سبق لهم تجميد العمل بالدستور في مراحل سابقة من تاريخ الثورة والدولة اليمنية..

المشهد الرابع :

تتليهم الاستقالة
ربما يسعى مرشح المشترك الى خلق فراغ دستوري وسياسي في البلاد عبر تقديم الاستقالة لاسباب صحيحة او غيرها، وهذا الامر قد يستفيد منه حلفاؤه في المشترك، حيث يمكن لرئيس مجلس النواب تولي منصب الرئاسة في حالة فراغ منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان، كما يمكن لثانيه تولي السلطة فور تقديم الاستقالة، والواقع ان ماضي الرجل يجعل هذا السيناريو اقرب السيناريوهات التي واقع ما يخطط له فرقاء المشترك.. واختياره من اطراف اللقاء المشترك ربما راعي هذا الجانب دون غيره بالنظر الى ماضيه «المشرف والعميقة مع الهروب من المسئولية..» رغم ما يرددونه عنه من صفات في

نهجه للاصلاح السياسي.. اعتقد انه لو فعل ذلك لكان على الاقل وفر علينا جهد التمييز بين الاصلاح والتغيير وهو تمييز معروف، باعتبار الاصلاح شيئاً والتغيير شيئاً آخر، واذا كان الاصلاح قد يؤدي للتغيير كواحدة من النتائج المصاحبة وربما المرغوبة ايضاً، فالتغيير لا يؤدي دائماً الى الاصلاح.. بل قد يتسبب في نتائج كارثية كالتي يحدثها هذا البرنامج..

بعيد عن الاعتراف

صحيح ان البرنامج يتضمن العديد من الافاظ التي تدخل في اطار تلك السياسة التخيرية التي يعززم تطبيقها- في حال فوزه كما يحلم ويتمنى وهو حلم مشروع طالما التزم بالوطنية واحترم الدستور والقوانين الجاري بها العمل، وربما ساكان له ان يحلم بذلك لولا وجود مناخ ديمقراطي حقيقي- لا يود حتى الاعتراف به- اتاح له ولغيره التقدم للتنافس على اعلى منصب سياسي في الوطن- ومن تلك الافاظ : وعده بتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة، وليست ادري ماذا ينوي فعله بنظامنا السياسي بناجهاه لاقامة نظام غير واضح الحدود والقسماات او

كما يقول - «اقامة نظام سياسي ديمقراطي تعديدي برلماني متدرج»، تحقيق الفرص المتكافئة، ايقاف الانتهاكات للحقوق والحرريات، ضمان ممارسة حق التعبير عن الراي»؛ «الغاء الجرععات السعرية»؛

وغيرها من الوعود التي بدغدغ بها مشاعر الجماهير اليمنية وبعدهم بتحقيق الجئة على الارض او كما قلنا أقل منها قليلاً. وهذه الوعد او غيرها لم تدل ممارساته وممارسات حلفائه في المشتركة على انها كانت من بين اولوياتهم عندما كانوا حاكمتين لجزء عزيز من الوطن، ولا عندما كانوا شركاء في حكومات الائتلاف التي عرفها مجتمعنا اليمني عقب الوحدة او بعد حرب الانفصال، والشواهد التاريخية واثارها ما زالت ماثلة امام العيون والانها ان يونا هذا وتركتهم الثقيلة في الوزارات التي تولوها ما زالت عبئاً كبيراً تتحمله موارد الدولة وميزانيتها، وهو ما انعكس سلباً على مسيرة التنمية والنطور في بلادنا.. وبين الوعد والقدرة على تحقيقه تكمن المشكلة. وربما اكثر - كما قلت سابقاً- فمن يقرأ البرنامج ويربط بين فقراته وبين الاجراءات الارادية والقانونية والاقتصادية التي وعد مرشح اللقاء المشترك باتخاذها- في حالة فوزه- ليقان ذلك البرنامج يعرف ان الرجل يوفدنا من حيث يدري او لا يدري الى سيناريوهات وبدائل كارثية تمثل خطراً محدقاً بآمن واستقرار البلاد وتنميتها وربما وحدته واستقلاله، وبدلاً من ان يغير وضع المواطن ويقحق له احلامه وسجعل المواطن اليمني يتحنن عودة الايام الخوالي التي كان يزهو ويتفاخر فيها بوحدة بلده التي تحققت سلمياً وامن بلده واستقراره ومواقفه القومية والاسلامية.

غير مؤهل

وحتى لا يظن حديثنا بدون تفسير وتوضيح اقترح على القارئ الكريم اعادة قراءة البرنامج لأكثر من مرة، وبسبيل في الخاصة الى استنتاج واحد من اثنتين :

- إما ان واضع ذلك البرنامج جاهل باسبب قواعد ونصوص الدستور والقوانين اليمنية، وهو بهذا غير مؤهل لحكم اليمن، وبرنامجها غير قابل واقعياً لأنه يحتاج الى العديد من الاجراءات ليست متاحة له بسبب طبيعة التركيبة الموجودة في مجلس النواب والمكونة من أغلبية مؤتمرية ستعاضد تطبيق ذلك البرنامج.. واستبعد شخصياً هذا الاستنتاج لأنني اعتقد ان واضعيه يتوافقون- او على الاقل يفترض فيهم ان يكونوا- على معرفة معقولة بنصوص الدستور اليمني وباقي النصوص القانونية الاخرى.

- وإما انه يعلم ويعرف كل نصوص الدستور والقوانين اليمنية، وانه قد قرأه جيداً ووضع عدداً من السيناريوهات المتنافسة مع كل مستحتملات الوضع وفقسها من تقاضيه التطورات المقبلة، وان لديه هدفاً غير معلن يرمي الى تحقيقه.. لكنه يجهل الآثار الكارثية التي وضعها في تلك السيناريوهات او تجاهلها ولم يرغب في التفكير فيها أملاً في حصوله على السلطة وبعد ذلك لا يهتم ما سيكون عليه الوضع في البلاد، طالما ان «الغاية تبرر الوسيلة».

سوف احاول ان اوضح المسالة واقربها لفهم القارئ حتى وان لم يكن متخصصاً، حيث يشير برنامج مرشح اللقاء المشترك الى سلسة من الاجراءات القانونية والتدابير التي ستخضعها لضمان تنفيذ برنامجه، والتي تقتضي ادخال العديد من التغييرات على بنيه النظام والنخبة السياسية الحاكمة، بإشارته الى: «ان حدود التغيير المشهود لا تتوقف عند تغيير الأشخاص، بل لابد ان تمتد الى تغيير المناخات والظروف القائمة..» وهذا يتطلب مجموعة من الاجراءات مثل : تغيير طبيعة النظام السياسي ليصبح خليطاً غير متماسك وغامض - كما سبق ان ذكرت اعلاه- حتى هو نفسه سيجد صعوبة في تحديد موقعه فيه وسيجد نفسه بدون مسؤولية او حتى سلطة، كما يتحدث عن «... ضرورة العمل على اصدار تشريع خاص بالتداول السلمي للسلطة والية انتقال السلطة بعد الانتخابات، وليست ادري ماذا يعتبر الانتخابات التي سيخوض عمارها، ليست هي بذاتها الوسيلة والاية النخبة والكفائية لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة»؛ كما يتحدث عن «وضع التشريعات الكفيلة بالحيلولة دون الخلط بين امكانات واجهزة الدولة..» وعن رفع مخصصات التعليم في الموازنة العامة لتصل الى ٢٥٪ من اجمالي الموازنة، وغيرها من التدابير التي وعد بها دون ان

لقد كنت واحداً ممن تتعبوا بحكم التخصص أولاً- باهتمام كبير كل ما صدر عن مرشح بحكم التخصص أولاً- باهتمام كبير كل ما صدر عن مرشح الجئة المشترك من خطب وتصريحات وبيانات دشن بها حملته الانتخابية مبكراً، حتى قبل ان تبدأ فقرة الدعاية الانتخابية التي يحددها قانون الانتخابات، وهو خرق واضح لذلك القانون، ومدعاة للشك حول نواياه المستقبلية في تنفيذ وعوده التي حدثها في برنامجها الانتخابي، حيث يقول : «إني اتعهد بان التزم الدستور والقوانين في أداء عملي..» ويبدو انه قد بدا بداية حسنة وطنية في الالتزام بتلك القوانين.. ولاون صادقاً مع القارئ الكريم فقد كنت اعتقد -بإدائ الأمر- ان تلك التصريحات تدخل في اطار حملات السجال والترائش الاعلامي، وان برنامجه سيكون مختلفاً عن تلك التصريحات «اللامسئولة، على الاقل حتى تليق «بمرشح لمنصب هام هو منصب رئيس الجمهورية، ولكي اصبت بخيبة امل كبيرة عندما قرأت برنامجها الانتخابي، الامر الذي دفعني لقراءته مرة تلو الاخرى لعل واحدة منها تبعد تلك الصورة السلبية التي طبعها الاسلوب المتشج والبلغة المأزومة التي كتب بها ذلك البرنامج.

وبعداً عن اللغة المشنجية والمأزومة السوداوية التي اتسم بها البرنامج، التي تخلف الخطاب السياسي للعديد من القوى والحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية اليمنية، يمكننا القول ويكل اطمئنان ان من يقرأ ذلك البرنامج سيجد حجم المغالطات التي حفل بها وبالغافرات التي تضمنها، وسيجد ان جزءاً كبيراً منه كتب بأسلوب انشائي حامل مفارق للواقع اليمني المعيش، وفي اجزاء اخرى يحتوي العديد من التناقضات التي تفرغ البرنامج من اي مضمون حقيقي وواقعي.. وهذا ليس امراً غريباً سيما انه انعكاس حتمي لولاة متعسرة ومتعثرة ووليد مشوه وغير طبيعي لحاضرة مشوشة الفكر، تقول مالا يؤمن به، وتعتقد عكس ما تفعله.. يمثلها ربح احزاب اللقاء المشترك.

خطب مأزوم

وسوف انطلق في قراءة وتحليل ما جاء في ذلك البرنامج من فقرة وردت فيه تقول : «واكثر من ذلك فقد اتبعت النهج العلمي، والترم الواقعية في السعي لتحقيق الصالح العام..» انتهى الاحتباس وقد كنت اتمنى صادقاً ان يكون ذلك النهج المعلن هو نفسه المعتمد في صياغة البرنامج، ولكنه ابعد مسايكون عن الواقع العملي.. رغم ادراجه بعض الارقام والامثورات التي تتخنى عليه ان يبدد مصادرها وحقيقتها. وقد حرصت على قراءة ذلك البرنامج باعتبارها جزءاً من الخطاب السياسي المأزوم والمفارق الذي يقرأ الواقع لا كما هو، ولكنه ينطلق من فرضيات وتقارير خاطئة يعتقدها حقائق يئبني عليها حلولاً وبرامج غير واقعية لاجتمع غير الذي يتحدث عنه ويشعب غير الذي يوجه له ذلك الخطاب.. فما ينبغي علي خطا ليمكن ان يكون صواباً..

وسوف اوسع ليصاح جملة من النقاط التي تضمنها البرنامج والتي اعتقد شخصياً انها في حال تنفيذها -لاقدر الله- ستكون كارثية على مجتمعنا اليمني ووحده وستهدد امن الوطن والمواطن، وربما انها ستكون مصير البلد بيد من يتربص بها الدوائر، وكل ذلك في سبيل تحقيق مطالب البعض، وسياقهم المضمون من اجل الظفر بقسط كبير من الغنيمة، وليس مهمها اختيار الوسيلة طالما كانت الغاية واضحة، والهدف اكيداً.. ولذا اعتبر ان مهمة كل الشركاء ومحبي الوطن وامنه واستقراره هي التصدي لكل التحديات والتهديدات التي تطرحها مثل تلك البرامج، والتمنى ان تكون قرأتي للبرنامج خاطئة على ان ينتظرنا مثل ذلك المصير.. وان كنت اؤكد اني حاولت التزام الموضوعية جهد الامكان، في موضوع لا يترك للمرح حرية الاختيار والحياد.. وقد انطلقت في قرأتي له من الواقع السياسي والدستوري اليمني والقوانين النافذة في البلاد، وسوف اقتصر على النقاط التي اثارها البرنامج في اطار ما ساسماه «اولوية الاصلاح السياسي، دون الخوض في النقاط المتعلقة بباقي المجالات التي يمكن لباحثين متخصصين الخوض فيها وبيان ما فيها من تناقضات مع الواقع اليمني.

مرشح الاصلاح السيلسي

بداية لانتقز ان الاصلاح السياسي احتمل لايزال مرتبة متقدمة في الاهمية والاهتمام الا اولوية على ما عداه من القضايا، وكان لايزال مطلباً ملحا تطرحه جميع القوى في الساحة السياسية اليمنية وقد نال حظاً وافراً من الاهتمام في برنامج مرشح المؤتمر الشعبي العام فخامة الاخ علي عبدالله صالح باثي دولة اليمن الحديثة ومؤسس دعائم الديمقراطية اليمنية ورائد فكرة التداول السلمي للسلطة.. ولذا كان الاولى بالبرنامج ان يشير الى التجربة اليمنية في هذا المجال والاشارة الى جوانب القوة ومكامن الضعف فيها قبل ان يطرح البديل لتطويرها، هذا ان كان ينبغي الى الاصلاح السياسي شيئاً، وليس مراده الى شيء اخر حصره هو في حصوله على منصب رئيس الجمهورية والا فالوطنان من بعده.. اما ان ينطلق من وصف التجربة «بالفاشلة فشلاً ذريعاً، فهو امر لا يستقيم مع المنطق والمنهج العلمي السليم الذي ينطلق منه.. باعتبار الحزبان البشريين معرضة للاصابة والخطأ بنفس القدر..» وفي نفس السياق بغرض في «الخبير الاقتصادي الاداري» ان يكون خلال الفترة الطويلة الماضية التي خصصها للانزواء والتأمل والقراءة، قد اطلع على بعض ادبيات التنمية والاصلاح السياسي، وهي كلها تنفق على وجود العديد من المداخل للاصلاح السياسي والاقتصادي، والخلاف الحاصل بينها تركّز حول ايها يبدأ اولاً الاصلاح السياسي الذي سيؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية، او ان التنمية الاقتصادية هي التي ستقود قاطرة التحول والاصلاح السياسي.. واختيار البدء باحدهما لتحقيق الآخر رهين بظروف كل مجتمع، ويوارد المناحة ومدى وفرتها او شحتها، وبتزكيتها الاجتماعية ومدى تناغمها وانسجامها، وبطبيعة الثقافة السياسية والقيم والمعتقدات السائدة وغيرها.. كما ان تلك الادبيات تحدد العديد من العوامل التي قد تحقق تقدم تجربة الدولة في مسار التنمية السياسية والاصلاح.. بعضها داخلي، كما هو شأن تجربتنا اليمنية الناشئة مثل : الصراعات السياسية، والحروب وشدة الموارد الاقتصادية وغيرها.. وبعضها خارجي او هما معاً.. وهذه الادبيات تحكم على نجاح او فشل اي نظام سياسي من خلال قدرته على التكيف مع تلك الصعوبات والمعوقات، وقدرته على البقاء والاستمرار في اتباع